

حكم القطاع الأمني الفلسطيني: واقع الأجهزة الأمنية في جنين

ماهو القطاع الأمني؟

الإطار القانوني والسياساتي

المجتمع المدني

هيئات الرقابة التشريعية

السلطات التنفيذية

المقدمون الرئيسيون
للخدمات الأمنية
والقضائية

يتألف القطاع الأمني من الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة، بالإضافة إلى إداراتها والمؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الإطار القانوني والإطار السياسي المهام التي تنفذها هذه الجهات، كما يحكم سلطاتها وهيكلاتها التنظيمية.

الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة:

- ◆ قوى الأمن (القوات المسلحة، والشرطة، والمخابرات، والأجهزة الأمنية، إلى جانب جيوش التحرير وجماعات التمرد).
- ◆ الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والعدالة (المحاكم، وأجهزة النيابة، والسجون وأنظمة القضاء التقليدية (القضاء العشائري)).

المؤسسات المكلفة بالإدارة والرقابة:

- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية (الرئاسة، مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية).
- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التشريعية (البرلمان واللجان التي تعمل تحت مظلتها، ومكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)).
- ◆ جهات الرقابة غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والمؤسسات الناشطة في مجال التأثير في السياسات).

تقع محافظة جنين في أقصى شمال الضفة الغربية. ومنذ بداية الانتفاضة الثانية، شهدت هذه المحافظة التي تتألف من مساحات زراعية شاسعة حالة من عدم الاستقرار وتدهوراً اقتصادياً كبيراً. ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى إجراءات الإغلاق المشددة التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على المحافظة. كما كانت محافظة جنين عرضة للعمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، أطلقت حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية حملة أمنية عرفت بعملية 'البسمة' والأمل' بهدف إعادة فرض القانون والنظام في هذه المحافظة. ولا تزال الدول المانحة تولي اهتماماً خاصاً بمحافظة جنين باعتبارها المحافظة التي يجري فيها اختبار مدى نجاح عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على بسط سيادة القانون وقياس التقدم الذي تحرزه فيها مع المحافظات الأخرى. وفي هذا السياق، أطلق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية في ربيع عام ٢٠٠٨ منتدى بعنوان 'توفير الأمن للمواطنين الفلسطينيين'، والذي يسعى إلى إطلاق حوار شامل تشارك فيه جميع فئات المجتمع الفلسطيني حول إصلاح القطاع الأمني وترسيخ استدامته. يجمع هذا المنتدى بين ممثلين عن كافة الأطراف المعنية بإصلاح القطاع الأمني في فلسطين. وحتى هذه اللحظة، عُقدت حلقات هذا المنتدى في جميع محافظات الضفة الغربية تقريباً. وبالتوازي مع هذا المنتدى، عقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز شمس لحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية سلسلتين أخريين من ورشات العمل في محافظتي نابلس وجنين في الفترة الواقعة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيو ٢٠٠٩، حيث جمعت السلسلة الأولى من ورشات العمل بين ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في نابلس وجنين، بينما ضمت السلسلة الثانية منها ممثلين عن القطاع الأمني (يستعرض العددان الأول والثالث من هذا الإصدار واقع المجتمع المدني في كل من نابلس وجنين، في حين يتناول العدد الثاني واقع قوى الأمن في نابلس). ويتطرق هذا العدد من 'نافذة على القطاع الأمني' الذي يقدمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة النتائج التي خلص إليها المشاركون في ورشة العمل التي حضرها ممثلون عن الأجهزة الأمنية في محافظة جنين، كما يستطلع وجهة نظر هذه الأجهزة تجاه حكم القطاع الأمني في هذه المحافظة.

**كيف ترى الأجهزة الأمنية العاملة في محافظة جنين
علاقتها مع المواطنين؟**

تتباين آراء أفراد قوى الأمن الفلسطينية العاملة في جنين ووجهات نظرهم بشأن العلاقات التي تجمعهم بالمواطنين من سكان المحافظة. ففي حين تشدد الأجهزة الأمنية على تحسّن علاقتها مع المواطنين

خلال عملية 'البسمة والأمل' التي نفذتها في المحافظة، تقرّ هذه الأجهزة باستمرار حالة غياب الثقة بين المواطنين وقوى الأمن:

انعدام التعاون بين المواطنين والسلطة:

- ◆ إن الجميع يقفون ضد السلطة الفلسطينية. وأنا أتساءل من في الحقيقة لا يقف ضد السلطة.
- ◆ لا يدرك المواطنون الأداء الذي نتميز به. عليهم أن يضعوا في اعتبارهم أننا مواطنون كذلك. إن بعض الأشخاص والجماعات في المجتمع تعمل ضدنا.

كيف تقيم الأجهزة الأمنية في جنين إصلاح القطاع الأمني؟

بينما يشدد أفراد قوى الأمن على نجاح العمليات الأمنية التي ينفذونها في محافظة جنين، إلا أن وجهات نظرهم تتباين حول النتائج المؤسسية العامة التي سيفرزها إصلاح القطاع الأمني. فبالنسبة للعديد من هؤلاء الأفراد، لا يحقق العمل على إعادة هيكلة قوى الأمن الكثير من التقدم بسبب غياب الإطار القانوني اللازم وضعف آليات الرقابة على المؤسسة الأمنية. وعلى وجه العموم، يشعر أفراد الأجهزة الأمنية بأنهم لا يملكون إدارة إجراءات إصلاح القطاع الأمني الذي يعملون فيه، كما أنهم لا يتلقون الإرشادات حول التوجه الاستراتيجي الذي تتبناه هذه الإجراءات.

الآثار التي يخلّفها الاحتلال

يرى أفراد الأجهزة الأمنية في محافظة جنين أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي يواجهونها في عملهم.

يعوق الاحتلال الإسرائيلي أداء قوى الأمن الفلسطينية:

- ◆ إن الاحتلال هو أكبر العقبات التي نواجهها. فالاحتلال لا يسمح لنا بالتحرك في حالات الضرورة. إننا نفتقر إلى حرية الحركة والتنقل. يطلب الإسرائيليون منا أن نخلي المدينة في أي وقت يريدون أن ينفذوا عملياتهم فيه. بل يوفر جنود الاحتلال في بعض الأحيان الحماية للأشخاص الذين نريد اعتقالهم.
- ◆ إذا أردنا أن نعتقل شخصاً ما في قرية من قرى المحافظة، فإننا لا نستطيع فعل ذلك دون الحصول على تصريح من الإسرائيليين.
- ◆ كيف يمكنني أن أقدم المساعدة لشخص يقطن في قرية تقع ضمن المنطقة (C) إذا طلب ذلك مني، مع العلم بأنني لا أملك أية صلاحية في هذه المنطقة؟

غياب التنمية الاقتصادية

يرى أفراد القوات الأمنية العاملة في جنين أن غياب التنمية الاقتصادية في المحافظة يتسبب في تفويض الجهود التي يبذلونها في سبيل إقامة سيادة القانون وإنفاذه:

غياب الإجراءات الملموسة التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية:

- ◆ لا تشهد محافظة جنين تنمية اقتصادية ملحوظة، ولا تعمل المناطق الصناعية فيها. من جانب آخر، لا يستطيع الفلسطينيون من داخل الخط الأخضر الدخول إلى المحافظة بسياراتهم، ولذلك لا يأتي الكثير منهم إلى جنين.

تحسّن العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية خلال عملية 'البسمة والأمل':

- ◆ يشعر المواطنون في محافظة جنين بالسعادة لأننا بدأنا في تطبيق القانون على الجميع دون استثناء. وقد باتت المحاكم الآن مكتظة بالمراجعين.
- ◆ لقد كانت السيارات غير القانونية التي كنا نراها في المحافظة تشكل ظاهرة خطيرة. ونحن نلقى الدعم من المواطنين في هذا الشأن. في إحدى المرات، صادرت سيارة من أحد المواطنين الذي انتابه غضب عارم بسبب ذلك. وقد زرته في بيته بعد ذلك بفترة. وفي اليوم التالي، زارنا هذا المواطن في مركز الشرطة وأحضر لنا الحلويات.
- ◆ قمنا بمصادرة سيارة غير قانونية من رجل مشلول في قرية هنا. واشترينا له سيارة جديدة بعد ذلك من موازنة الشرطة. فالمواطنون لن يقبلوا بأن تصادر سيارة هذا الرجل دون توفير بديل له.
- ◆ لقد أجرينا لقاءات مع مخاتير العائلات في قرى المحافظة خلال عملية 'البسمة والأمل'، حيث أبدوا دعمهم ومساندتهم لنا.

تدني مستويات الثقة العامة في الأجهزة الأمنية:

- ◆ ينظر المواطنون إلى الشرطة باعتبارها عدوة لهم. فإذا ما قلت شيئاً لمواطن ما، فإنه يعتبر أنني أناصبه العدا - حتى ولو كنت أقدم النصح له.
- ◆ نحن نريد أن نبني علاقات جيدة مع المواطنين، ولكنهم يخافون منا. حتى الأولاد في رياض الأطفال يعتقدون بأن الشرطة هي الاحتلال.
- ◆ لقد تمكنا نحن ضباط الأمن من إنفاذ القانون وفرض النظام والتعامل مع الفلتان الأمني بنجاحة. ولكن المواطنين لا يزالون مع ذلك لا يولوننا ثققتهم.

ينتقد المواطنون التنسيق الأمني مع إسرائيل:

- ◆ عندما يعتقل أفراد الشرطة شخصاً ما، تأتي قوات الاحتلال إلى نفس المكان فيما بعد وتعتقل مواطنين آخرين، مما يحدو الناس إلى الاعتقاد بأننا نتعاون مع الاحتلال.
- ◆ إن الممارسات الإسرائيلية تضعنا في موقف محرج أمام مواطنينا.

لا يلجأ المواطنون إلى آليات تقديم الشكاوى:

- ◆ في بداية عملية 'البسمة والأمل'، ورّعت الأجهزة الأمنية، بما فيها جهاز المخابرات، نشرة تقول فيها: 'كي تضمن حقا، يمكنك الاتصال بالرقم التالي...' غير أن تجاوب المواطنين مع هذا النداء كان محدوداً.
- ◆ إننا نشغل دائرة للأمن في الشرطة، حيث يستطيع المواطنون تقديم شكاواهم لها. كما إننا عازمون على تأسيس مكتب للتحقيق العسكري (أمبودسمان). ولكن المواطنين يُحجمون عن تقديم شكاواهم لنا لأنهم يخشون من قوى الأمن.

◆ نحن بحاجة إلى قوانين أفضل لكي يستند عملنا إلى أساس واضح.

الافتقار إلى الإمكانيات الفنية:

◆ نحن لا نملك ما يكفي من الإمكانيات. كما نفتقر إلى المختبرات الجنائية والخبراء في مجالات الطب الشرعي والقذائف.»

يشارك عدد كبير من الأجهزة الأمنية في اعتقال الأشخاص وتوقيفهم:

◆ أنا أوصي بأن يتولى جهاز الشرطة دون غيره من الأجهزة الأمنية اعتقال الأشخاص وتوقيفهم. يمكن أن يرافق الشرطة عناصر من جهاز المخابرات، ولكن يجب أن يكون للشرطة وحدها الحق في اعتقال الأشخاص. فمن غير اللائق أن يشارك عدد كبير من أجهزة الأمن في تنفيذ عمليات الاعتقال والتوقيف.

أداء آليات الرقابة

يرى العديد من أفراد أجهزة الأمن أنه يجب تنمية آليات الرقابة المدنية الديمقراطية وتطويرها. ويعتقد هؤلاء الأفراد بوجود الارتقاء بمستوى التعاون مع المحاكم، كما عبّروا عن أملهم في رؤية المجتمع المدني أن يضطلع بدور أكبر في تعزيز مبدأ سيادة القانون وترسيخه.

الافتقار إلى علاقة منتظمة وثابتة من التعاون بين أجهزة الأمن ومؤسسات السلطة القضائية:

◆ لا تزال علاقتنا مع المحاكم قاصرة. ولن يثق المواطنون فينا طالما ظل المجرمون لا يلقون الجزاء المطلوب من المحاكم.

◆ تقوم المحكمة بإطلاق سراح المشتبه بهم بسبب عدم كفاية الأدلة. قد يسبب هذا الأمر الإحباط لنا، ولكن يتوجب علينا مع ذلك أن نحترم هذه القرارات.

◆ قبل فترة، أطلق شخص النار باتجاه منزل أحد أفراد الأجهزة الأمنية، ولكن المحكمة أطلقت سراحه لعدم توفر الأدلة التي تدينه.

ضعف الرقابة العامة:

◆ من المهم بالنسبة لنا أن نقيم علاقات جيدة مع المواطنين. وقد قمنا نحن في جهاز الشرطة بزيارة رياض الأطفال والمدارس كي نقدم الدروس والمحاضرات حول عملنا. كما تحدثنا إلى أولياء أمور الطلبة حول الطرق التي نستطيع من خلالها تحسين أدائنا وتطويره.

◆ كيف أستطيع أن أقيم علاقات جيدة مع المواطنين؟ كيف أستطيع أن أغير الفكرة السائدة بأن الشرطة لا تمثل مؤسسة من مؤسسات الوطن؟ كيف لي أن أشجع المواطنين على العمل معنا ومساعدتنا وتقديم العون لنا؟

◆ نحن بحاجة لعقد المزيد من ورشات العمل مع المواطنين كي نتمكن من تثقيفهم ورفع مستوى وعيهم حول عملنا. كما إننا بحاجة إلى وسائل إعلام فعالة وناجعة. لا يمكننا الاعتماد على الصحف فقط، بل يجب علينا أن نلجأ إلى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كذلك.

◆ إذا أردنا أن نوفر الأمن للمواطنين، علينا أن نوفر لهم الظروف الاقتصادية الجيدة أولاً. وفي القرآن الكريم ما يدل على ذلك: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". ولكن الواقع يشير إلى انعدام الظروف الاقتصادية الجيدة وارتفاع نسبة البطالة.

تطوير الأجهزة الأمنية

يرى أفراد الأجهزة الأمنية العاملين في محافظة جنين أنهم أحرزوا تقدماً في تطبيق القانون وفرض النظام في المحافظة على الرغم من الظروف الصعبة التي يعملون في ظلها. ولكنهم يعتقدون في ذات الوقت بأن التحسن الذي يطرأ على مستوى العمليات التي ينفذونها يجب أن يترافق مع التطور المطلوب على الصعيد القانوني والمؤسسي.

التقدم الذي تم إحرازه على صعيد تدريب أفراد قوى الأمن:

◆ لقد أحرزنا تقدماً في عملنا. أننا لا أعيش في عالم من الأحلام، ولكنني أرى بأن تحسناً كبيراً طرأ على عملنا بالمقارنة مع ما كنا نشهده في الماضي.

◆ نحن الآن نشهد وضعاً مغايراً. فالاحتلال يقف ضدنا، والمواطنون يقفون ضدنا كذلك. ولا يزال أفراد أجهزتنا الأمنية يبرزون تحت ضغط متواصل. فإذا ما ارتكبنا خطأً، فإن ذلك يعود إلي الضغط الذي نعمل في ظله. ومع ذلك، فإننا نشهد تحسناً مستمراً في عملنا.

◆ لقد استطعنا أن نطور مهاراتنا وأن ندرب عدداً كبيراً من أفراد قواتنا الأمن. ولكن لا يزال يتعين علينا أن نحقق المزيد من الإنجازات في كافة المجالات.

العمل نحو إخضاع أفراد الأجهزة الأمنية للمساءلة:

◆ يعتقد الكثير من المواطنين أن أفراد القوات الأمنية فوق القانون. ولكن الواقع يشير إلى خلاف ذلك. فقد شرعنا في إخضاع أفراد قواتنا الأمنية للمساءلة.

◆ تتولى الشرطة العسكرية مسؤولية متابعة الشكاوى التي يرفعها المواطنون ضد أفراد أجهزة الأمن. وكان أول عمل نفذها في إطار عملية 'البسمة والأمل' معاقبة أفراد هذه الأجهزة. كما أصدر المحافظ أوامره باعتقال كبار الضباط الذين خالفوا القانون.

الارتقاء بمستوى التنسيق بين أجهزة الأمن:

◆ أنا أقرّ بأنه لم يجر تفعيل آليات التنسيق المطبقة بين الأجهزة الأمنية إلا مؤخراً، ولكن التنسيق قائم الآن على قدم وساق فيما بين هذه الأجهزة.

◆ نحن الآن نعقد اجتماعات مشتركة مع قادة أجهزة الأمن على مستوى المحافظة، كما نشغل غرفة عمليات مشتركة. وفضلاً عن ذلك، فنحن نسير دوريات مشتركة تضم أفراداً من جميع القوات الأمنية. لقد طرأ تحسن كبير على الأمور.

غياب الإطار القانوني:

◆ على القيادة السياسية أن تحدد الصلاحيات الممنوحة لكل جهاز من أجهزة الأمن، وعليها أن تضع هذه الصلاحيات في إطار القانون.

على المستوى المؤسسي:

- ◆ تفعيل دور مؤسسات الرقابة، من قبيل المجلس التشريعي الفلسطيني والسلطة القضائية.
- ◆ الارتقاء بمستوى التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات السلطة القضائية، ولا سيما بين المحاكم والنيابة العامة.
- ◆ تطوير الهيكليات التنظيمية التي تحكم قوى الأمن المختلفة (من ناحية تنظيمها الداخلي ومن ناحية أنظمتها وإجراءاتها).
- ◆ تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في أوساط أجهزة الأمن.

على مستوى العمليات:

- ◆ مواصلة تدريب أفراد القوات الأمنية الفلسطينية من أجل تحسين مهاراتهم المهنية.
- ◆ الارتقاء بمستوى التواصل مع جمهور المواطنين وإعداد آليات للتواصل مع المجتمع المدني ومع وسائل الإعلام بهدف زيادة وعي المواطنين حول أهمية تعزيز سيادة القانون.
- ◆ تزويد قوات الأمن بما يلزمها من الإمكانيات التي تتيح لها تنفيذ المسؤوليات الملقاة على كاهلها، ولا سيما من ناحية البنية التحتية والمعدات والمركبات الضرورية لمحاربة الجريمة ومكافحتها.

◆ 'نحن ندرك بأن العلاقات مع المجتمع تحتل أهمية خاصة، كما ندرك بأن المواطن هو اللبنة الأساسية في المجتمع. لذلك، علينا أن ننمّي وعي المواطنين بحقوقهم.'

تقييم إجراءات إعداد السياسات الأمنية

يعتقد عدد كبير من أفراد قوى الأمن بأن الإجراءات الحالية المتبعة في إصلاح القطاع الأمني تفنقر إلى توجّه استراتيجي تسير على هديه، غير أنهم يدركون الحاجة إلى ضرورة إطلاق إجراءات شاملة لإعداد سياسة أمنية قومية.

الحاجة إلى إجماع استراتيجي حول الأمن:

- ◆ 'يمكنكم أن تروا أن ما يحصل في قطاع غزة كان بسبب غياب رؤية مشتركة. فقد كانت حركة فتح حينما كانت تحكم القطاع تضطهد أبناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي. ونحن نشهد عكس هذا الوضع في هذه الأيام.'
- ◆ 'يتحتم على المستوى السياسي أن يُعدّ السياسات والاستراتيجيات التي تساعد في تحديد اختصاصاتنا ومهامنا.'

التوصيات

يعتقد العديد من أفراد الأجهزة الأمنية العاملين في جنين بأنه يتوجب على السلطات المعنية تحسين مستوى توفير خدمات الأمن في المحافظة. كما يدرك هؤلاء الأفراد ضرورة تطوير أجهزتهم وتحسين صيحتها وسمعتها. فضلاً عن ذلك، يقرّ أفراد قوى الأمن بتدني مستوى ثقة المواطنين في أدائهم ويتفقون على ضرورة توسيع دائرة تواصلهم مع المجتمع في المحافظة. وفي هذا السياق، خرجت مجموعة العمل التي شاركت في حلقة هذا المنتدى بعدد من التوصيات الكفيلة بتطوير حكم القطاع الأمني في فلسطين والارتقاء به:

على المستوى الاستراتيجي:

- ◆ إعداد سياسة للأمن القومي يشارك في صياغتها جميع الفلسطينيين، بحيث توجه إجراءات إصلاح القطاع الأمني. ويجب إعداد هذه السياسة بصورة تضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية وتبين التوجه الاستراتيجي الذي تسير فيه إجراءات إصلاح القطاع الأمني في فلسطين.
- ◆ تنفيذ إجراءات جديّة ومستدامة لتحقيق المصالحة الفلسطينية من أجل تجاوز الوضع الحالي الذي يشهد انقساماً سياسياً ومؤسساتياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ◆ مراجعة وتعديل واستكمال الإطار القانوني الحالي الذي ينظم عمل قوى الأمن كي يحدد واجباتها ومهامها واختصاصاتها بصورة واضحة.

تمثل هذه 'النافذة على قوات الأمن' التي يضعها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بين يدي القارئ إصداراً جديداً ينشره مكتب المركز في مدينة رام الله.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مكتب رام الله ◆ شارع المعارف، ٣٤، رام الله ◆ الضفة الغربية، فلسطين
هاتف: ٦٢٩٥ ٢٢٩٥ (٠) ٩٧٢ + ◆ فاكس: ٦٢٩٥ ٢٢٩٥ (٠) ٩٧٢ + ◆ الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch